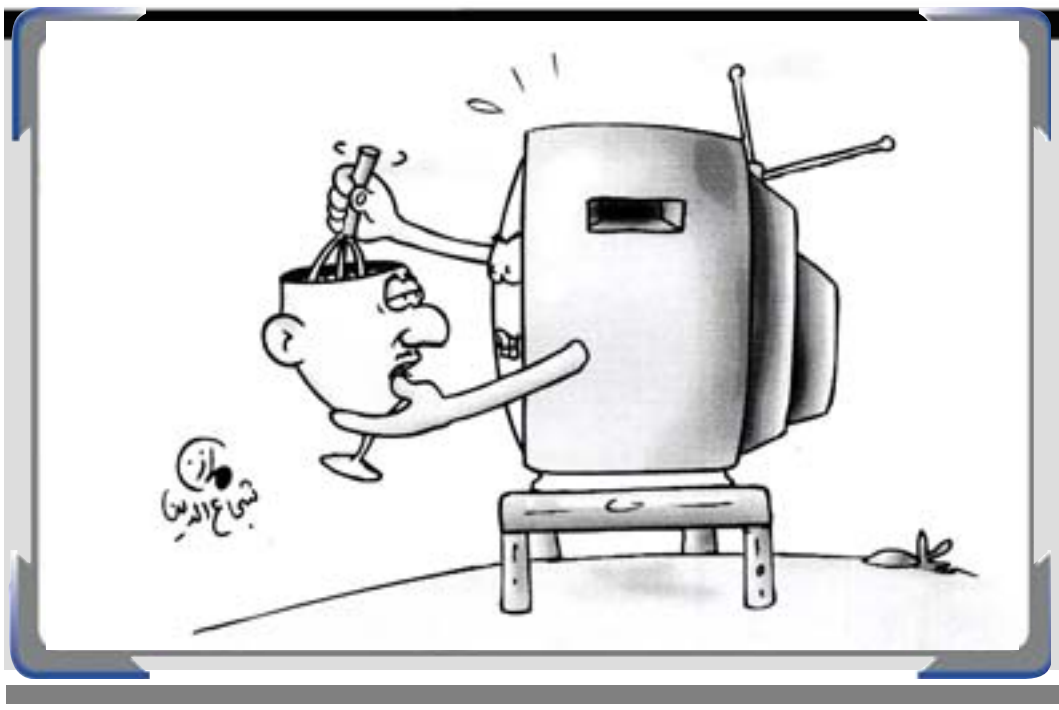

صدى الرسالة

يكتبها/ رياض غانم reeead@gmail.com

تجديد

- المرحلة الراهنة تقتضي تجديداً في الأشكال البرامجية التي تبثها قنواتنا الرسمية حتى تتمكن من الاستحواذ على اهتمامات الناس وتنافس على الأقل ما تبثه القنوات الأخرى وبالتالي فإن الأهم في الأمر تجديد ولكن ليس في الوجوه بل في القدرات.

أخبار

- ليس هذا التوقيت الوطني الحساس في البلاد مناسبا للإتيان بمذيعين للتدريب على الهواء سواء في الأخبار أو البرامج في فضائية يشاهدها هذه الأيام القاصي والداني بحثا عن جوهر المشكلة في اليمن ليفاجئوا بمتلكئين ومتدربين وهواة وليس بمذيعين بحجم الظرف والوضع.

سبأ

- يمكن لقناة سبأ تحديد زمن معين لكل برنامج حواري يرتبط الناس بموعده ويتابعونه بدلاً من الاستمرار في برنامج واحد لساعات طويلة وبدون تحديث في الشكل ولا في الطرح وبالتالي فإن الوطن يحتاج لبرامج ورسالة خفيفة مؤثرة.

السعيدة

- كل جماهير السعيدة تتساءل عن سبب توقف برامج الأحداث على شاشة السعيدة فجأة وعن طول فترة إصلاح جهاز البث المباشر الذي عزت السعيدة إليه مشكلة التوقف،فكانت قد أسهمت كثيراً في التعاطي مع الوضع بنوع من الوسطية ولكن العلم عند الله متى ستعود بالانتظار؟

تنوع

- لا يعقل أن يتم استضافة شخص لأكثر من أربع مرات في الشهر وفي نفس البرنامج والمذيع ذاته ونفس الموضوع شيء يبعث الحسرة والملل.
فالمطلوب التجديد والتنوع لا الجمود حتى في شخصيات البرنامج.

انتهاك الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام ٢٠١٠م

أصدر المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، تقريره السنوي حول انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٠، والذي شهد تصاعدا في حجم الاعتداءات الصحفيين، جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي.

ورصد مركز مدى خلال العام الماضي ٢١٨ انتهاكاً بحق الصحفيين، بارتفاع مقداره ٤٥ انتهاكاً عن العام ٢٠٠٩، الذي رصد خلاله ١٧٣, وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون الجزء الأكبر من الانتهاكات، حيث وصل عددها إلى ١٣٩ بارتفاع مقداره ٤٢ انتهاكاً عن العام ٢٠٠٩, فيما ارتكبت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة والقطاع ٧٩ انتهاكاً، لتتخطى انتهاكات ٢٠٠٩ بثلاثة انتهاكات.

وكشف مركز مدى في تقريره عن ١٢ نوعاً من الانتهاكات التي مورست بحق الصحفيين خلال العام ٢٠١٠، كان أبرزها الاعتداء الجسدي على الصحفيين الذي وصل إلى ٩٩ اعتداءً (٨٩ من الاحتلال الإسرائيلي و١٠ من الجانب الفلسطيني)، من ثم احتجاز الصحفيين الذي سجل ٣٦ احتجازاً (١٩ من الاحتلال الإسرائيلي و١٧ من الجانب الفلسطيني)، وأيضاً شهد العام ٣٢ حالة اعتقال (١٨ من الاحتلال الإسرائيلي و١٤ من الجانب الفلسطيني)، و٢٠ حالة استدعاء للتحقيق (١٧ من الجانب الفلسطيني و٣ من الاحتلال الإسرائيلي)، بالإضافة إلى حالات أخرى من المنع من التغطية، المنع من السفر، التهديد، اقتحام المؤسسات الإعلامية، اختراق الترددات، مصادرة المعدات، الاعتداء على ممتلكات الصحفيين، وإغلاق المؤسسات الإعلامية.

وشهدت محافظة الخليل في الضفة الغربية، أكبر عدد انتهاكات للصحافيين خلال العام ٢٠١٠، حيث رصد مركز مدى في هذا الصدد ٥٣ انتهاكاً، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي ٤٥ منها، ومن ثم محافظة رام الله التي شهدت ٣٣ انتهاكاً، ٢٨ منها ارتكبت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال مسيرتي بلعين ونعلين الأسبوعية، بالإضافة إلى المسيرات الاحتجاجية التي كانت تتوجّه إلى حاجزي قلنديا وعطارة. وأيضاً مدينة القدس شهدت ٣١ انتهاكاً بحق الصحفيين، ارتكبت جميعها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك خلال تغطية الصحفيين لمواجهات بين قوات الاحتلال وأهالي مدينة القدس.

وعبر مركز مدى عن قلقه عن قلقه البالغ من تزايد عدد الانتهاكات بحق الصحفيين الفلسطينيين، خاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين. كما أعرب المركز عن استهجانه للصمت الدولي الرسمي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية والتي تعتبر خرقاً واضحاً للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدم محاسبتها على انتهاكاتها المتواصلة.كما أشاد بالمؤسسات المحلية والعربية والدولية التي وقفت إلى جانب الصحفي الفلسطيني.

كما أعرب عن قلقه من عدم محاسبة منتهكي الحريات الإعلامية من الجانب الفلسطيني في الضفة والقطاع لانتهاكهم المادة ١٩ من القانون الفلسطيني الأساس، التي تكفل حرية الرأي والتعبير، والمادة ١١ التي تكفل الحرية الشخصية للمواطنين، حيث وبالرغم من جميع التجاوزات القانونية لم يتم محاسبة أحد.

من جهة أخرى أشاد المركز بالصحفيين الفلسطينيين، وبإصرارهم المستمر، وعملهم الدؤوب لنقل الحقائق إلى العالم، وعلى مساهمتهم في إبراز ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المنافية لكافة المواثيق والقوانين الدولية. كما طالب بالاتي:

- احترام حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية.
- التدخل الفوري والسريع من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية المعنية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين، ومحاسبتها على ممارساتها بحقهم. وإلزامها بالمواثيق الدولية.
- عدم زج الصحفيين في الخلافات الداخلية بين حركتي فتح وحماس.
- ضرورة التزام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتقيد بالقانون الأساس الفلسطيني ، خاصة المادة ١٩ منه، ومحاسبة من يتجاوزه.
- الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية والفلسطينية.
- السماح لكافة وسائل الإعلام العمل بحرية وأمان في الضفة والقطاع.

وأعرب مركز مدى عن شكره لمؤسسة المجتمع المدني المفتوح لدعمها إصدار التقرير السنوي لانتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين.

منتدى الإعلام العربي ينهي الاستعدادات لإطلاق دورته العاشرة

أعلن نادي دبي للصحافة عن اكتمال الترتيبات النهائية للدورة العاشرة لمنتدى الإعلام العربي تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق ١٧و١٨ مايو الجاري في فندق جراند حياة دبي.

وقالت مريم بن فهد المديرة التنفيذية لنادي دبي للصحافة:" تطلب الإعداد للدورة العاشرة جهداً استثنائياً؛ ليس لاحتفائها بذكرى عقد على إطلاق هذه المبادرة فحسب، وإنما نظراً لتسارع وتيرة الأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم وانعكاساتها على صناعة الإعلامي مثقلة على برنامج المنتدى الساعي إلى تحليل وقراءة أبرز ظواهر وقضايا المشهد الإعلامي الحالية والاستفادة من حوارات وتوصيات القائمين على هذه الصناعة واستشراف المستقبل والاستعداد له، وقد يظهر ذلك جلياً من شعار الدورة التي تعقد تحت عنوان (الإعلام العربي وعواصف التغيير)!".

وأضافت بن فهد:" مع انطلاق فعاليات الدورة العاشرة يكون المنتدى قد نجح في تكريس مكانته كأبرز تظاهرة سنوية شاملة من ناحيتي المواضيع المطروحة وبرنامج النقاشات ومن ناحية تنوع الحضور، حيث تجاوز عدد المشاركين من خارج الإمارات ٣٥٠ من رؤساء التحرير وكتاب الأعمدة والمراسلين ومقدمي ومعدي البرامج والأكاديميين والباحثين من الصحف والتلفزيونات والإذاعات والوكالات والمؤسسات التعليمية والبحثية. كما تجاوز عدد المسجلين إلكترونيا ٢٠٠٠ شخص من ٤٠ دولة من بينهم ٦١ متحدثا في الجلسات وورش العمل الرئيسية، مشيرة إلى أن العدد النهائي مرشح للزيادة مع انطلاق فعاليات المنتدى".

ولفتت بن فهد إلى أن حوالي ٢٦٪ من المشاركين المسجلين هم من الصحف اليومية، وحوالي ٢٥٪ من الباحثين والجامعات والكليات والمعاهد والطلبة، ونحو ٢٢٪ من التلفزيونات والإذاعات وحوالي١٢٪ من المجلات المطبوعة والإلكترونية، و١٥ ٪ من العاملين في المجال بحوث الاستشارات الإعلامية والعلاقات العامة، من مختلف المؤسسات والدوائر الإعلامية الرسمية والخاصة وجمهور المتابعين والمهتمين.

ولقد تمت إضافة البرنامج التفصيلي للمنتدى متوفر على الموقع الإلكتروني www.arabmediaforum.ae ، حيث تناقش الجلسات الرئيسية للدورة العاشرة ما بات يعرف اليوم بالانتفاضات الرقمية والتطور الكبير في استخدام الإعلام الإلكتروني في الوطن العربي، بالإضافة اتساع نطاق مصادر المعلومات وحالة التسريبات الإعلامية من خلال العديد من العناوين، كما ستركز هذه الدورة على واقع التبدل في صورة الإنسان العربي في الإعلام الدولي بعد الأحداث الأخيرة حيث قام المنتدى بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في البحوث بإعداد استطلاع رأي دولي شمل مجموعة من المؤثرين وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم حول التبدل في هذه الصورة بعد أحداث الوطن العربي، حيث سيتم عرض نتائج الدراسة قبل انعقاد الجلسة.

وستناقش الجلسات الرئيسية أيضاً التطور في المؤشر الإعلامي المصري بعد ٢٥ يناير، هذا إلى جانب رصد قدرة وسائل الإعلام العربية على مواكبة الأحداث وبحث قدرتها على توقع المستقبل، وقدرة وسائل الإعلام الحكومية على كسب الرأي العام. وأشارت بن فهد إلى أن إحدى جلسات المنتدى ستناقش برامج المنوعات وتجاوزها للخطوط الحمراء في بعض الفضائيات العربية، كما ستخصص ورش العمل لمناقشة ظاهرة العيادات الطبية التلفزيونية والمخاطر الناجمة عن ضعف بعض برامجها ونقاشاتها، والتحول في المحتوى الإعلامي العربي نحو ما بات يعرف اليوم بظاهرة إعلام القرب. كما ستفرد إحدى الورشات محاورها لتقدم قراءة حول المشهد الإعلامي الأردني الذي رصد تطورات بالغة الأهمية خلال السنوات القليلة الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن الدورة العاشر ستولي اهتماماً خاصة لمشاركة الشباب وقضاياهم الإعلامية، حيث تفرد إحدى ورش العمل نقاشاً مفتوحاً يشارك فيه مجموعة من طلبة الإعلام حول أسباب تجاوزهم لوسائل الإعلام التقليدية وتوجههم نحو إيجاد منابرهم الخاصة بالاستفادة من أدوات الإعلام الجديدة، كما يشارك في تنظيم الدورة العاشرة إلى جانب فريق المنتدى أكثر من ٥٠ متطوعاً إماراتياً من طلبة جامعات وكليات الإعلام وعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة، حيث سيعملون على دعم فريق النادي في مهمات استقبال الضيوف المشاركين من مختلف أرجاء الوطن العربي والعالم.

أوباما متهم بفرض حظر على مراسلة صحافية في البيت الأبيض

اتهمت صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل" البيت الأبيض بالكذب في أعقاب خلاف مثير نشب بسبب ما أسمته الصحيفة قرار حرمان مراسلة الصحيفة من الانضمام إلى فريق الصحافيين المرافقين لزيارات الرئيس الأميركي لخليج سان فرانسيسكو ,وكان الخلاف قد بدأ عندما رفض البيت الأبيض إدراج اسم مراسلة الصحيفة كارلا مارينوتشي ضمن فريق الصحافيين المرافقين لأوباما خلال زياراته إلى المنطقة.

وكانت كارلا مارينوتشي من بين فريق مراسلي الصحف الورقية في البيت الأبيض، إلا أن المراسلة الخبيرة بالشؤون السياسية قامت باستخدام خدمة الفيديو عبر هاتفها المحمول لتصوير بعض اللقطات والمشاهد لبعض الجماهير أثناء احتجاجهم ضد أوباما خلال مشاركته يوم الخميس الماضي في حملة من أجل الحصول على دعم مالي في فندق سانت ريجيس، وهو ما يتنافى في عرف البيت الأبيض مع كونها صحافية ورقية تقليدية. ,وقد أظهرت لقطات الفيديو الرئيس أوباما في مواجهة مظاهرة تندد بأسلوب البيت الأبيض في التعامل مع الجندي الأميركي برادلي مانينغ المتهم بتسريب وثائق دبلوماسية أميركية إلى موقع ويكيليكس.

قناتكم.. (قاتكم) !!!

في السابق إذا قررت عزيزي القارئ شراء (القات) ، فإنك تضطر حينها إلى الذهاب إلى أسواق محددة أماكنها ومسمياتها ، مخصصة لبيعه ، ولكن ما يهون عليك زحمة تلك الأسواق وعناء الذهاب إليها ، أن بها من الأنواع المختلفة ما يناسب رغبتك وقدرتك على الشراء .

أما في الوقت الحالي ومع تزايد الإقبال على تناول القات إلى درجة اختفت معها ملاعب الكرة من الحواري ، انتشرت وتعددت محلات بيعه وخرجت عن إطار الأسواق حتى دخلت الأحياء ، لتزاحم البقالة والصيدلية والمخبز ، بل وتخصصت في أنواع ما تبيع ، فمنها للهمداني وآخر للأرحبي وآخر للقطيني وآخر للبلدي وغيرها من الأنواع وفقاً للافتات الإعلانية الموضحة اسم المقوت ونوع القات .

د. عمر عبرين

وكذلك الحال في القنوات التليفزيونية التي وإن كانت محدودة ومحتكرة من قبل حكومات الدول في ذلك الوقت ، إلا أن القناة الواحدة منها ، قد اشتملت في محتواها على الخبر والترفيه والمسلسل والفيلم والمسابقة والرياضة ضمن الخارطة البرامجية للقناة في اليوم الواحد .

ومع اختراع أجهزة الاستقبال عبر الأقمار الصناعية (الرسيفرات) وانتشارها ، تعددت القنوات وتنوعت مضامينها ، بل وقسمت حسب تخصصاتها إلى إخبارية وسينمائية ورياضية وكرتونية وغيرها من التخصصات .

ومع زيادة حدة الخلاف والانقسام بين الأحزاب والقوى السياسية على المستوى المحلي ، وبين الأنظمة الحاكمة على المستوى العربي ، تشعبت وتجزأت الفضائيات من مقسمة في تخصصاتها ، إلى قنوات منقسمة في توجهاتها .

فإذا كنت عزيزي القارئ حتى وقت قريب تستطيع التنقل من قناة لأخرى حسب رغباتك في المتابعة الإخبارية أو الرياضية أو الترفيهية ، فإنك الآن تستطيع التنقل من قناة لأخرى حسب توجهاتك مؤيداً أو معارضاً ، أما إذا كنت محايداً ولم تجد القناة التي تؤيد وجهة نظرك ، فعليك إغلاق التليفزيون وبيعه في أقرب حراج واشتر من ثمنه نوعية القات الذي تفضل من أقرب محل في أسفل العمارة ، (وكمل تخزينتك) في (الطيرمانه) وانتظر إرادة الله واستجابته دعاء إحدى (الجمعتين) .

ملاحظة غريبة :

على اختلاف الأحداث التي شهدتها وتشهدها اليمن ، فإن كثيراً من السلع تأثرت بتلك الأحداث إما بارتفاع أسعارها أو اختفائها أو تأخر وصولها إلى الأسواق ، باستثناء (القات) فهو السلعة الوحيدة التي لم تتأثر قديماً أو حديثاً بكل الأحداث ، فلم يختف يوماً أو يتأخر توقيت تسويقه أو تقل كمية المباع منه ، والغريب أنه في تزايد مستمر ، أما بخصوص سعره المجهول عادةً ، فهو من يوم لآخر في تغير دائم ، ليس تأثراً بالأحداث من عدمها ، وإنما لكونه مرتبطاً بمزاج المقوت وحالة المطر .

omarabreen@hotmail.com

الإعلام اليمني.. والأزمة الحالية

إعلامنا يفترض به أن يكون محايداً وأن ينقل الحدث بكل مصداقية وموضوعية وأن يتسم بالسرعة في نقل الحدث والمعالجة بما فيه صالح الوطن .. هل تنقل الحقيقة كما هي عبر مختلف وسائل الإعلام؟ ما هو الدور الحقيقي لوسائل الإعلام اليمني؟ وهل راعت وسائل الإعلام مصلحة جمهورها المستهدف؟ وكيف يجب أن يتعامل الإعلام اليمني بمختلف مجالاته واتجاهاته مع الأزمة الحالية التي تشهدها الساحة اليمنية

بهذا الإطار تحدث عباس الديلمي -رئيس قطاع الإذاعة صنعاء "البرنامج العام": ما تشهد الساحة اليمنية من متغيرات ومستجدات أحدثت نقلة نوعية في المسار الاعلامي وفتحت نافذة كبيرة للمعارضة مؤكداً أن هذه النقلة واضحة في برامج التلفزيون وكذلك برامج الإذاعة خاصة البرنامج العام حيث يُسمع صوت المعارضة بقدر ما يُسمع صوت السلطة وبهذا يسهم الإعلام في تقارب وجهات النظر ومقابلة الحجة بالحجة والكلمة بالكلمة .. وحتى تسير عملية التظاهرات بطرق سلمية لابد من وجود حضور للعقل والمنطق وهذا ما حاولت وسائل الإعلام أن توجده ففي الإذاعة وخاصة في البرنامج العام يتم استضافت ضيف من المعارضة ومن حركة الشباب وكذلك من يمثل الحكومة ولمدة ساعة ونصف وهذا بحد ذاته انفتاح على كل الأطياف والأطراف الموجودة في الساحة اليمنية وحول وجود فبركة إعلامية في البرنامج الذي يبث في إذاعة صنعاء أجاب أنه لا يحدث أي فبركة لأن البرنامج يبث على الهواء فلا يستطيع احد أن يقول أن هناك فبركة أو مونتاج أو حذف ..

استطلاع /بردیس معوضة

الديلمي : على وسائل الإعلام بمختلف اتجاهاتها أن تتعامل مع الحدث بمهنية حتى لا تفقد مصداقيتها عند الناس

عبرين: وسائل الإعلام اليمنية المختلفة لم تراع مصلحتها الحقيقية في حفاظها على جمهورها

منصر: الإعلام اليمني بكل اتجاهاته أصيب بالصدمة وفي مقابل الإرباك والإحباط هناك إعلام متوتر انفعالي

غراب : الإعلام الحزبي أسير لضغوط الأحزاب في فرض اتجاهات المعالجة الإعلامية لمختلف الأحداث

غيلان: الإعلام لا يتحرى كل الحقائق ولم يغص في أعماق الأحداث بشكل إيجابي وبدأ بدايات متطرفة

الجابري : نحتاج إلى إعلام حيادي يتناول هموم الناس وقضاياهم بشفافية وموضوعية دون غلو

غياب المهنية

وأضاف الديلمي أن الأمور في التلفزيون تسير على الهواء مباشرة إلا انه يؤخذ على برامج التلفزيون القنوات اليمنية بشكل عام غياب المهنية إلى حد ما فبعض القنوات كما هو الملاحظ لا تتناول الأمور بشكل حيادي ولذا لابد من جميع القنوات اليمنية سواء كانت في جهة السلطة أو ما نقول عنه الإعلام الرسمي أو القنوات المعارضة أن تتعامل مع الحدث بمصداقية وبموضوعية تامة حتى لا تفقد مصداقيتها عند الناس

وفي الإطار نفسه أكد حمود منصر أن هذه الأزمة كما وصفها الرئيس ووصفها الناس بأنها جزء من عاصفة كبرى في المنطقة وبالتالي حتى الإعلام اليمني بكل وسائطه واتجاهاته أصيب بالصدمة مثلما أصيب السياسيون بصدمة هذه الموجة خاصة ما يسمى بالهبة الشعبية هي حركة شباب ..فالشباب في الشارع اليمني هم أكثر من يدرك ويتفاعل مع هذه الحركة فبتالي فالإعلام الشاب الذي هو جزء من الإعلام المستقل وأيضاً بعض الإعلام الذي هو جزء من الإعلام الحزبي الذي تشتغل فيه كوادر شابة مندمجة في الحركة الشعبية في اعتقاده أنها تعبر بوعي عن مجريات الشارع وتطلعاته ولو أن هناك ملامح مشروع وطني متكامل عادة لا الإعلام ولا الحركة الشعبية عبرت عنها بقدر ماهي طموح في التغيير .. أما الإعلام الرسمي وللأسف الشديد فهو آخر من يتحرك وآخر من يتجاوب مع حركة الشارع ومع مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح ومع القرارات الرسمية وإن وجد تجاوب أو تفاعل فإنه بطيء جداً لان العقلية التي تسير الإعلام الرسمي "التلفزيوني وكالة صحف أو إذاعة "هي عقلية الموظف التي لم تصل بعد إلى عقلية صانع الرأي والمشارك في صناعة القرار أو المتفاعل المحلل المفسر فكل من يعمل في الإعلام الرسمي هم عبارة عن موظفين مهما كانت مواقعهم من محرر إلى رئيس مجلس إدارة ينتظرون التعليمات وينتظرون الإيحاءات والهمسات رغم وجود محاولة على استحياء وغير واعية في عملية الانفتاح التي بدأت في بعض البرامج الحوارية في الفضائيات فإنها جاءت متأخرة جداً ولم يعد لها مردود في هذا الوقت .. وفي مقابل هذا الإرباك والإحباط هناك إعلام متوتر انفعالي وهو الإعلام الحزبي الذي يدعي أنه يصنع ثورة..

وأشار منصر لوجود مجموعة من المواقع الإليكترونية التي تتعرض للضغوط ومع هذا فإنها تبث خطاً واعياً ومتزناً لقرائها كونها تأخذ وجهات نظر مختلفة وتعطي خدمات إخبارية ممتازة وتعطي خدمة رأي من الداخل والخارج وفي اعتقاده أن الإعلام اليمني يتفاعل بنسبة ٤٠٪ بقدر واع

الإثارة في الإعلام الحزبي

أما صابر الجابري مراسل قناة الأخبار السعودية فيرى أن هناك نوعين من الإعلام برز مع الأزمة القائمة إعلام متطرف يعتمد في حقيقة الأمر على كثير من الخداع والتدليس وعدم اعتماد المعلومة الحقيقية والصحيحة وربما ذهب هذا الإعلام إلى عدم نقل صوت الشارع وعدم نقل الحقائق التي تجري في الشارع .. على النقيض الآخر هناك إعلام حزبي وهو إعلام يظهر حزبيته في أحياناً كثيرة وإن نقل بعض الحقائق فإنه يبالغ فيها كثيراً وربما يُتهم من قبل السلطة بالإثارة واعتماد أساليب تحريضية ورغم هذا فنحن بحاجة إلى إعلام حيادي يرتقي إلى وعي الشارع الذي وصل إلى ما هو عليه الآن وأيضاً نحتاج إلى إعلام يتناول هموم الناس ويناقش قضاياهم بشفافية وموضوعية دون غلو لأننا لم نعد أمام محطة تلفزيونية واحدة أو وسيلة إعلامية مقروءة واحدة بل لدينا آلاف وسائل الإعلام.. فنحن معنيون بمتابعة الحقائق لأنه لم يعد من يستطيع أن يغالط أو يزيف دون أن يُكشف أمرة

غياب المهنية في التغطية الإعلامية

من جهته يؤكد عبدالله غراب أنه في ظل الأزمة القائمة اتسم أداء الإعلام الحكومي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمواقع الإخبارية بالارتباك خلال الأسبوع الأول من الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام مطلع فبراير الماضي حيث تجاهل ما يحدث من احتجاجات مكتفيا بالحديث عن وجهة نظر الحزب الحاكم تجاه قانون الانتخابات والتعديلات الدستورية والجدل الدائر حولهما وبرزت تلك المضامين أكثر كثافة في الصحافة المكتوبة والاليكترونية الرسمية ..وبعد ازدياد الاحتجاجات اكتفى بتناول المواد الدعائية لطبيعة تلك الاحتجاجات حتى تحولت التغطية في الأسبوع الخامس للاحتجاجات إلى حرب نفسية ومضامين دعائية واضحة..

أما القنوات التلفزيونية المعارضة فقد اتجهت تغطيتها نحو اللغة العاطفية والتعبئة المتواصلة بشكل دعائي لم تنقصه الحرفية الفنية في الإخراج والعرض الذي يوظف الحرب النفسية بشكل ملحوظ تجاه السلطة حيث تبث مقاطع مؤثرة لضحايا التظاهرات المناوئة للنظام بشكل مكثف على مدار ساعات البث تضمنت استمالات عاطفية في عرضها لتصريحات مسئولين يمنيين والرد عليها بالصور فقط ..لكن القواعد المهنية غابت في كثير من تغطيات هذه الوسائل المعارضة وبدت اتجاهات المعالجة منحازة بشكل واضح لوجهة نظر معينة تقف في صف معارضي النظام ..كما افتقدت التغطية في الإعلام الحكومي وخاصة المرئي للغة الصورة واكتفت بالتعليق الإنشائي المكرر على كل ما يعرض من صور للأحداث دون توظيف للصورة باستمالات إقناعية منطقية واتسمت تلك المعالجة بالطابع الهجومي غير المتوازن لكل ما يدور من أنشطة المعارضة والاحتجاجات ..

تجاهل لغة الصورة

ويسترسل غراب: أما الإعلام الحزبي المكتوب والاليكتروني التابع للسلطة والمعارضة فقد ظل محاصرا بالأسلوب التقليدي الذي ينتهجه منذ سنوات وبدا ملتصقا بالمواقف الحزبية والبيانات والتحليلات السياسية المكثفة متجاهلا لغة الصورة وبقية فنون التحرير الصحفي مفتقدا للصحافة الاستقصائية مع نجاح ملحوظ في عنصر السرعة والتنوع في رصد تفاصيل الأحداث وتحديثها بشكل متواصل..

وإجمالاً ما يزال الإعلام الحزبي أسيرا لضغوط الأحزاب في فرض اتجاهات المعالجة الإعلامية لمختلف الأحداث كما بدا مفتقدا لعناصر التجديد في فنون التحرير الصحفي وغياب عنصر الصورة باستثناء حالات استثنائية في بعض الصحف الحزبية ..أما وسائل الإعلام الصحفية المكتوبة والاليكترونية المستقلة فقد اتسمت تغطيتها بنقلة نوعية في عنصر السرعة والصحافة الاستقصائية.

أما القنوات الفضائية التي تبدو مستقلة فقد وجدت نفسها في حالة إرباك وتخبط واضح في تجاهل ما يحدث وفي كيفية معالجته وبدت بعيدة تماماً عما يدور في المشهد اليمني خلال الخمسة الأسابيع لأولى للاحتجاجات، لكنها وجدت نفسها خلال الأسبوع الأخير غير قادرة على تجاهل ما يحدث فقررت معالجة الأحداث بقالب حواري تحليلي يتسم بالتوازن الخجول حينا وبالانحياز المبرمج أحيانا كثيرة، فقد بدا واضحا مدى الانتقائية المبرمجة في نوعية الضيوف والجمهور المشارك في العملية الاتصالية سواء داخل الاستديو أو في المواد الميدانية.

وإجمالاً فقد وقعت كل وسائل الإعلام اليمنية الحكومية والمعارضة والمستقلة في أخطاء مهنية فادحة خاصة تلك المتعلقة بإحصائيات ضحايا الأحداث، وبدت متناقضة مع نفسها وهي تحاول الإجابة على أسئلة محورية مثل كيف ومن ولماذا المرتبطة بأحداث العنف وسمحت تلك الوسائل بتمرير مواد دعائية بشكل واضح ولكن بشكل متفاوت من وسيلة لأخرى .

ويختم غراب كلامه: أن أغلب وسائل الإعلام اليمنية تقع ضحية لضغوط صناع القرار ورجال السياسة ولا تمتلك الإمكانيات اللازمة للتحرر من تلك الضغوط على المنظور القريب من ناحية عنصري التمويل ومساحة الحرية المتاحة.

وذهب احمد غيلان إلى أن الإعلام اليمني في ظل الأزمة القائمة منقسم إلى فريقين "مع وضد" فالإعلام الذي مع لا يتحرى كل الحقائق ولا يحاول أن يغوص في أعماق الأحداث ويكون متواجدا بشكل إيجابي وبدأ بدايات متطرفة وكذلك الإعلام الذي مع الطرف الآخر كذلك بدأ بدايات متطرفة وبالتالي أصبح الإعلام الموالي لا يستطيع أن يدخل إلى الساحة التي يتواجد فيها الطرف الآخر "طرف المعارض" بينما الإعلام المضاد وجودة المتطرف منع من وجودة حيث ما يتواجد الطرف الآخر .. وللأسف الشديد أثبت هذا الحال بأننا بحاجة إلى أن يكون لدينا إعلام مستقل إعلام شريك في صنع القرار وليس تابعاً للقرار .. فالإعلام الحكومي سيء جداً إلى درجة أنه يردد ما يقال له وفي المقابل الإعلام الآخر لم يقدم نموذجاً إيجابياً بل قدم لنا تطرفاً آخر على مستوى الإعلام المسموع والمقروء أو المرئي ..

وفي المقابل يشيد الأستاذ أحمد غيلان توجه قناة السعيدة التي تأخرت كثيراً ولم تدخل النشاط السياسي إلا خلال أيام قليلة ولكنها دخلت بشكل مدروس وإيجابي واستطاعت أن تتواصل مع بعض الأطراف السياسية الموجودة على الساحة وتنقل آراء الطرفين بشكل أفضل من غيرها هذا ما يتعلق بجانب الإعلام اليمني المرئي .. أم الصحافة المقروءة فقد وجدت أصواتاً جيدة في الصحافة الأهلية حيث أنها تطرح أشياء إيجابية لكن الشيء المؤسف لم يعد هناك من يريد أن يستمع للصوت الوسطي .. فالناس يريدون أن يقسم الناس إلى طرفين أو إراديتين أرادة تقول (الشعب يريد أسقاط النظام) وإرادة أخرى تقول (الشعب يريد علي عبد الله صالح)وهذا الإعلام لا يمكن أن يصلح بلداً ولا يمكن أن يحل إي مشكلة إلا إذا كان إعلاماً متزناً .. ولا أظن الإعلام الذي يأتي من الخارج هو إعلام يأتي لمصلحة البلد على الإطلاق ..

الفبركة

وفي خصوص الفبركة التي تحصل في الفضائيات يؤكد غيلان أن الذي وراءها هم الطرفان الطرف الذي مع وضد .. فعلى سبيل المثال يقول عندما شاهدنا في الأسبوع الماضي من قناة سهيل أنها نشرت صورة شخص قالوا إنه قتل وانه شهيد وفيما بعد اتضح لنا أن تلك الصورة التي هي صورة بالفديو هي من حق التصالح والتسامح في عام ٢٠٠٩م تقريباً في عدن .. كذلك في قناة سبأ شاهدت مجموعة من الأشخاص الذين يأتون بهم أكثر من مرة وكل مرة يأتون بهم بصفة مختلفة فهذه الفبركة لسنا بحاجة إليها نحن بحاجة إلى حقيقة وحقيقة كاملة لكي يستطيع الإعلام أن يكسب ثقة الناس ويستطيع ان يكون مؤثراً بشكل إيجابي

شباب القوة الثالثة

وحول الحلول لإيجاد إعلام حر ومتزن قال احمد غيلان: نحن شكلنا مجموعة من الشباب أسميناهم باسم القوة الثالثة وأعلنا مبادرة سياسية واقتصادية واجتماعية ومن ضمن الإصلاحات التي اقترحتها أن يشكل مجلس أمنا للإعلام ينتخب من الجمعية العمومية للإعلام اليمني وأن يكون الإعلام محايداً ولديه قيادة لا تتبع احداً هذا بالنسبة للإعلام الحكومي .. وفيما يتعلق بالإعلام الحزبي معروف أنه متطرف لكن مطلوب من الإعلاميين باعتبارهم قادة رأي أن يكونوا شركاء في صناعة القرار إذا وجدوا زملاءهم في الإعلام الحكومي الذين يحاولون أن يسهموا ويفرضوا أنفسهم ويعملوا بشيء من الاستقلالية وبالتأكيد سيحررون من تلك القيود الحزبية التي جعلت من الإعلامي بوقاً لصحاب القرار وان كان متطرفاً أو فاسداً.

الدكتور/ عمر عبرين أستاذ العلاقات العامة والإعلان المساعد بكلية الإعلام –جامعة صنعاء يوضح أن تعامل وسائل الإعلام اليمني على اختلاف توجهاتها وتنوعها ، في صياغتها للخبر والمعلومة الخاصة بالشأن الداخلي اليمني ، قد تم وما زال من منطلق فرض وجهة نظر القائم على كل وسيلة أو من يمولها، دون الأخذ في الاعتبار أحقية جمهورها في الحصول على المعلومة الصادقة المعبرة عن حقيقة الواقع سلباً أو إيجاباً ، ليس فقط في تعاملها مع الأزمة الحالية التي يشهدها الوطن، وإنما منذ حصول تلك الوسائل على فرصة الظهور ، الأمر الذي أدى إلى استقطاب وتجييش (يمنيين ضد يمنيين) إلى أن وصلنا إلى احتقان قد يحرق اليمن واليمنيين .

فإذا كان الإعلام الرسمي قد حصر مضمونه في عرض إيجابيات الحكومة دون النظر لسلبياتها وكأنها منزهة عن الوقوع فيها ، فإن الإعلام الحزبي المعارض لها قد قصر مضمونه في الهجوم المستمر على الحكومة والتركيز على سلبياتها وإغفال إيجابياتها ، وإذا كان الإعلام الرسمي بذلك يسعى للحفاظ على مكانة السلطة ، فإن الإعلام الحزبي المعارض يسعى بذلك أيضاً للوصول للسلطة أو للاقتراب منها ، دون إدراك إعلام أحد الأطراف أهمية تشخيص الواقع للوصول للتنمية الحقيقية ، أو اكتراث إعلام الطرف الآخر لحاجة الوطن والمواطن في الابتعاد عن كل ما يهدد أمنه واستقراره.

وأضاف د/ عبرين أما الإعلام الأهلي المستقل فقد ظل الغالبية منه ?باستثناء بعض الأقلام ?أسيراً في توجيه مضمونه باتجاه رؤية ورغبات مصدر التمويل ، يميناً حيناً ويساراً حيناً آخر ، وإن استدعى ذلك خلق وصياغة الأخبار المثيرة أو المهددة للسلم الاجتماعي اليمني ، والمستندة غالبيتها على تصريحات وتأويلات ذاتية أو تصفية حسابات شخصية ، دون الاستناد على ما يؤكدها من وثائق ومستندات أو مراعاتها لأخلاق المهنة الإعلامية وقوانينها ، أو الوقوف عند الحدود الحقيقية المنظمة للحرية.. ونتيجة لذلك أصبح الجمهور اليمني المستهدف من وسائله الإعلامية ، مفروضاً عليه وجهات نظر بعينها تتبناها تلك الوسائل دون مراعاتها على اختلاف توجهاتها للعوامل النفسية للمتلقي الذي يسأم من ترديد ذات الفكرة وإن كان مؤيداً لها ، بل أنها –وسائل الإعلام اليمنية المختلفة – لم تراع مصلحتها الحقيقية في حفاظها على جمهورها الداعم الاقتصادي لها وتوسيع حجمه ونطاقه الجغرافي ، والذي دائماً ما يسعى للبحث عن الخبر والمعلومة في الوسيلة الإعلامية التي تقدمها من زواياها المتعددة وتتناولها بالتحليل حسب وجهات النظر المختلفة .

وهو ذات الطريق الذي سلكه المواطن اليمني بانصرافه وإحجامه عن وسائل إعلامه اليمنية ، وسعى للبحث عن الحقيقة في وسائل إعلام خارجية استطاعت باحترافيتها الإعلامية أن تقدم له ضالته ، وبالتالي تمكنت من استقطابه ومن ثم تشكيل أجندته المعلوماتية ، إلى أن وصلت إلى مرحلة توجيهه ، وبأسلوب يثير غرائز وفضول النفس البشرية ، لا نجده في وسائل إعلامنا المحلية ، " الرأي .. والرأي الآخر " ، رغم إدراك البعض ، من صاحب ذلك الرأي الآخر ، وحجم استفادته من هكذا توجيه ، إلى أن تمكن من اختراق الحاجز النفسي لدى المجتمع العربي وأصبح من الطبيعي النقاش والحوار معه إعلامياً على مرأى ومسمع الجميع ومباشرة من قبلة المسلمين الأولى ، حتى وصل إلى الخطوة الأخيرة الحالية والمتمثلة في نجاحه بإشغال الشارع العربي بحقه في التغيير وما يتبع تلك الطريقة غير المؤطرة والمتعددة الرؤى والرغبات ، من متطلبات مستمرة لا تنتهي حلقاتها الواسعة والضيقة ، كما هو الحال في مصر أو تونس ، ومن مخاطر الفوضى والاحتراب كما آل إليه الوضع في ليبيا ، ومن مخاطر الانقسام المذهبي الدائر في العراق ولبنان والذي يخشى حدوثه مؤخراً في البحرين.

فإذا كان ذلك التوجيه الإعلامي يستهدف متعمداً ، دفع الشارع للتغيير بنفس الطريقة والمصطلحات لإحداث الفراغ المهدد للمحكوم قبل الحاكم ، والمتسلسل من دولة عربية لأخرى رغم اختلاف الدوافع والظروف الاقتصادية والسياسية ، فإن العاصفة الموجهة لن تستثني حتى من يمول ذلك التوجيه ، طالما أنه في الدائرة العربية ، التي قال حكماؤها قديماً (النار من مستصغر الشرر) ، فطالت بجحيمها المستقرين اقتصادياً والأغنياء نفطياً ، ولعنة الله مؤكدة على من أيقظها .

وفي النهاية يجب التأكيد أنه في وقت الأزمات تكون وسائل الإعلام أمام اختبار حقيقي، ففي تلك الأوقات من الطبيعي أن يزداد اعتماد المتلقي عليها فإما وارتفعت مكانتها وإما وسقطت امام مشاهديها

توافذ مفرقية

المصادر المسئولة! (٢/١)

د. عبدالرحمن الشامي
abami7@yahoo.com

تجهيل المصدر، أو عدم ذكره، أو نسبته إلى مجهول، غالبا ما يعبر عنه بـ"المصدر المسئول"- أحد الموضوعات الجدلية في أدبيات الصحافة والإعلام، لكن استخدامه المفرط في وسائل إعلامنا اليوم، يخرجه من هذه الجدلية، ويحيله إلى انتهاك صارخ لما تبقى من ملامح المهنية المتهرئة أصلا!

صحيح أن عدم ذكر مصدر الخبر، ضرورة تفرض نفسها على الصحفي في بعض الأوقات، ولها وجود في واقع الممارسة الإعلامية في كل مكان فـ"بدون المصادر المجهولة فإن العديد من القصص المهمة تصبح مهمشة ولا يتم التطرق إليها، ولكن عندما يستخدم الصحفي مصدراً مجهولاً فإن وضعه يتسم بالضعيف" على حد وصف هيئة الإذاعة البريطانية. ولكن هذه الضرورة، تظل حالة استثنائية في ظل العمل المهني الحقيقي، فتتم في ضوء ضوابط صارمة، ومرجعية أخلاقية، تنبع من وازع الضمير الصحفي في المقام الأول، وحين يخرج الأمر عن دائرة الاستثناء، أخشى القول حينها أننا أمام عمل غير مسئول، ولو نسب إلى مصدر "مسئول"، لإلحاقه الضرر بالمجتمع، قبل أن ينال من الوسيلة في حد ذاتها، لأنه يصادر حق المجتمع في معرفة الحقيقة، والحصول على المعلومة الصادقة والموضوعية التي تمكنه من تكوين رأي سليم إزاء موضوع من الموضوعات، أو قضية من القضايا، فتشكيل رأي عام زائف، هو من أشد المخاطر التي تتهدد نسيج المجتمع، وتهدد وحدته الوطنية إن عاجلا أم آجلا.

فالممارسون لمهنة الصحافة بمختلف أشكالها، يضطرون إلى إخفاء مصدر الخبر، حين يترتب على ذكره خطر، يلحق به أو بأحد الأطراف ذات العلاقة، كما هو الحال بالنسبة لقضايا الفساد والحروب والصراعات...وغيرها من القضايا التي توسم بالحساسة. فـ"وكالة الأسوشييتد برس للأنباء" ?مثلا- تسمح لمراسليها باستخدام المصادر المجهولة، ولكنها تجبرهم على شرح أسباب طلب المصدر أن يكون مجهولاً.

أما التشدد في استخدام الصحفي لهذا الحق ?تجهيل مصدر الخبر-؛ فيرجع إلى كونه، يفتح الباب على مصراعيه لأصحاب الضمير الصحفي الضعيف لتمرير أخبار زائفة، بل ومكذوبة في بعض الأحيان.

ومن هذا المنطلق يأتي تشديد المواثيق الصحفية على ضرورة ذكر هذا المصدر، والتي منها ?مثلاً- ما يلي: "القاعدة هي أن يُنسب كل خبر/ رواية / رأي، إلى مصدر معلوم وموثوق به، والاستثناء هو الامتناع عن نسبة الخبر / الرواية / الرأي إلى المصدر لأسباب تقتضيها خصوصيات المصدر نفسه، و عند رفض المصدر الكشف عن هويته ينبغي التحقق من دوافعه ومبرراته، فإذا كانت خالية من الشبهات، يجب احترام رغبته، مع التنويه إلى ما يؤكد الثقة فيه/ فيها". "قناة الجزيرة"

على الصحفيين أن "يمارسون أقصى درجات الموضوعية في "عزو" المواد التي تنشرها الصحف إلى مصادرها وأن يذكروا مصدر كل مادة صحفية أو نص يتم نشره. وعليهم أن يراعوا عدم " العزو" إلى مصادر مجهولة، إلا إذا حقق هدفاً وصالحاً عاماً، أو استحال الحصول على المعلومات بغير هذه الوسيلة" ميثاق الشرف الصحفي الأردني".